التوجهات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة ومشاريعها التنموية

م. د مليحة جبار عبد الكعبي د.قيس مهدي حسن البياتي

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد باحث اقتصادي

المستخلص

تناول البحث اليبرالية من حيث وجودها النظري والفلسفي حيث تشهد تباينات وأختلافات شديدة في الرؤى والتفسير، فالفكر الليبرالي عند جون لوك يتميز عن ليبرالية ماديسون، وعن لبرالية فريدريك هايك، والليبرالية بمنظورها التحرري الاطلاقي عند فريدمان او نوزيك تختلف عن الليبرالية بمنظورها عن ملينارد كينز. وفي الواقع العملي تبدو الليبرالية تتشكل من عدة أجتهادات مختلفة، وهي أكثر تعقيد، وتتطلب عند معالجتها امتلاك أدوات منهجية عميقة. ولكن مايميز خطابها "الكلاسيكي والمعاصر" هو الاهتمام المفرط بمبدأ الحرية، وتعتبر بأن الحرية الغاية الرئيسية التي يتطلع اليها الفرد، ونظراً لعدم اتفاق الغايات والمصالح لدى الافراد، فأن المفكرين والمنظرين عموما، قد فشلوا تاريخيا في الاتفاق على الاجابة، حول السؤال العريض، وهو ماهي الحياة المثلى للانسان؟. التي يتطلع من خلالها لتحقيق حريته وسعادته ...ودون وصول الفكر الفلسفي للاجابة على ذلك، ترك المكان للفكر السياسي من قبول حقيقة، انه لكل فرد الحق والحرية في اختيار اسلوب الحياة وفي اختيار مفهوم الخير والسعادة الذي يناسبه. ولكون الفرد لا يعيش في غابة اومنعزلاً، او سائبا بل انه محكوم بالحياة مع بقية الافراد، وهو محكوم بنظام اجتماعي محدد، وفي منطقة جغرافية محددة، فهو بالضرورة محكوم في نطاق الدولة...ونقطة الانطلاق في الفكر الليبرالي هو الحرية، فأن هذا المفهوم يصطدم ذاته بالدولة فهو رافضا لها، في حين يرتكز المبدأ الفكر الليبرالي، على مفهوم ليس للدولة دور فيه، سوى تأمين المسار السليم للوصول الى هذه الحرية كما يريدها الفرد. وهي في هذا المقام لا تنشأ لكي تدافع عن سعادة وفضيلة قررها الفرد بعيدا عن رقابتها، بل اختزل دورها في الفكر الليبرالي، في خلق "حالة من التعايش بين الافراد في داخل المجتمع.

كما يرى هذا المذهب، انه لا ينبغي للدولة ان تتولى أدارة الاقتصاد او تبني وظائف صناعية او تجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية، التي تقوم بين الافراد والطبقات او الامم، وكما "أشير من قبل" ولا يختلف المنظور السياسي عن المنظور الاقتصادي حيث يعتقد الليبراليون، ان الحكومة التي تحكم بالحد الادنى يكون حكمها أفضل...ويعتقدون ايضاً، إن الاقتصاد ينظم نفسه بنفسه اذا ماترك بمفرده حراً "دعه يعمل" وان الاقتصاد الذي نظمه آدم سمث من خلال مؤلفه "ثروة الامم" وهوالنظام الاقتصادي لحركة الرأسمالية، وان مفهوم الحرية التي يطالب بها الليبراليون هي حرية حركة المال والتجارة وحرية العمل، وحرية التعاقد الاجتماعي... وان الذي يحكم قواعد اللعبة هو قانون العرض والطلب في السوق .

Abstract

The research dealt with liberalism in terms of its theoretical and philosophical existence, where it witnesses severe discrepancies and differences in visions and interpretation. In practice, liberalism seems to consist of several different interpretations, which are more complex, and when dealing with them, require the possession of deep methodological tools. But what distinguishes her "classical and contemporary" discourse is the excessive interest in the principle of freedom, and considers that freedom is the main goal that the individual aspires to, and given the disagreement of goals and interests among individuals, thinkers and theorists in general, have historically failed to agree on the answer, about the broad question, which is what life is Optimal for a person? Through which he aspires to achieve his freedom and happiness... and without philosophical thought reaching an answer to that, he left the place for political thought to accept the fact that everyone has the right and freedom to choose the way of life and to choose the concept of good and happiness that suits him. And because the individual does not live in a forest, isolated, or a deserter, but is governed by life with the rest of the individuals, and he is governed by a specific social system, and in a specific geographic area, he is necessarily governed within the scope of the state... And the starting point in liberal thought is freedom, this concept collides with The state itself is a rejection of it, while the principle of liberal thought is based on a concept in which the state has no role, except to secure the right path to reach this freedom as the individual wants it. In this respect, it is not created in order to defend the happiness and virtue decided by the individual away from its control. Rather, its role in liberal thought was reduced to creating a "state of coexistence between individuals within society."

As this doctrine sees, the state should not take over the management of the economy or build industrial or commercial functions, and it is not entitled to interfere in the economic relations that exist between individuals, classes or nations, and as "as was indicated before." The political perspective does not differ from the economic perspective, as it is believed The liberals, that the government that governs at a minimum, the rule of it is better... They also believe, that the economy regulates itself by itself if it is left alone free "let it work" and that the economy organized by Adam Smith through his book "The Wealth of Nations" is the economic system of the movement of capitalism, and that the concept of The freedom that liberals demand is the freedom of movement of money and trade and freedom of work, and the freedom of social contract... and that what governs the rules of the game is the law of supply and demand in the market.

المقدمة

تعتبر الليبرالية نظرية متعددة الروافد, ولها مفهوم اساس يتمثل بالقوة ولكن في صورتها الاقتصادية, وتقسم اليبرالية الى ليبرالية كلاسيكية واخرى جديدة مؤسسية, تتمتع كل منهما بالمفكرين والعلماء الذين اثروا الفكر الليبرالي وساهموا فيه

ويعتبر القرن التاسع عشر في كثير من جوانبه قد تحققت فيه نجاحات لصالح الافكار الليبرالية مع انتشار التصنيع في البلدان الغربية، حيث قيام النظام الصناعي وأقتصاد السوق الخالي من تدخل الحكومة، حيث يسمح فيه الاستحواذ مباشرة على الارباح من خلال عمليات الاستغلال العديدة، وتسود فيه التجارة الحرة بين الدول بدون قيود, وقد نشأ هذا النظام في البداية في أنكلترا في منتصف القرن الثامن عشر، وأصبح راسخاً في أوائل القرن التاسع عشر، ثم انتشر في أمريكا الشمالية ثم غرب أوربا وتدريجياً طبق في أوربا الشرقية.

ونجحت العديد من الدول ومنها اليابان في تطبيق الرأسمالية ولكنها جاءت على اساس النظم التعاونية وليست الفردية، ولذا جاءت الطريقة اليابانية في ميدان الصناعة مختلفة عن غيرها، فهي قد تأسست على الافكار التقليدية من خلال الوفاء للجماعة والشعور بالواجب الاخلاقي، وليس على أساس طموحات فردية .. ومما يمكن الاشارة اليه بهذا الصدد، وثيقة صندوق النقد الدولي التي تقول إنه خلال الخمسين سنة قبل الحرب العالمية الاولى، حدث تدفق هائل لرؤوس الاموال من البلدان الصناعية في أوربا "أنجلترا، فرنسا، المانيا..." الى البلاد المتسارعة في النمو ،مثل الامريكيتين وأستراليا ونيوزيلندا، وبلاد أخرى، ويكفي للدلالة على ضخامة حجم هذه الاموال، أن نعلم، أن التدفقات الرأسمالية التي خرجت من بريطانيا خلال الفترة قدرت بحوالي 9% من الناتج القومي الاجمالي لبريطانيا، ونفس هذه النسبة تحققت أيضاً "تقريباً" في حالة فرنسا وألمانيا وهولندا، وليس يخفي أن هذا الحجم الهائل من رؤوس الاموال الفائضة التي صدرت خلال تلك الفترة قد أدت الى عدة نتائج هامة للبلدان المصدرة لهذه الاموال، فقد قدم هذا التصدير علاجاً "موقتاً" لمشكلة فائض رؤوس الاموال، ومن ثم تعطيل حدوث الازمة، ووسيلة للحد من مفعول قانون أتجاه معدل الربح نحو التدهور على المدى الطويل. كما تمخض أستثمار هذه الاموال بالخارج عن حدوث أرباح وعوائد ضخمة سرعان ما أنسابت

الى المتروبولات الرأسمالية الصناعية التي وفرت ،من خلالها ، تمويلا جزئياً لزيادة أجور العمال بهذه البلدان دون كثيراً بمعدلات الربح ، كما لآيجوز أن ننسى الدور الذي لعبه أستثمار هذه الاموال بالخارج في توفير المواد الخام والمواد الغذائية بأسعار منخفضة للبلاد صاحبة هذه الاموال .

مشكلة البحث:-

يمكن وصف مشكلة البحث بالتساؤل الآتي وهو هل ان الليبرالية الجديدة وتوجهاتها الاستراتيجية ودورها التنموي نجح في محاولة الكشف عن المهمة الاساسية والفعالة له.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان الليبرالية الجديدة قد نجحت الى حد ما في تطبيق استراتيجياتها الجديدة وانعكس هذا النجاح في الدور التنموي الذي تبنته وفق رؤيتها العالمية.

هدف البحث:

يهدف الهدف الى تتبع مسار اليبرالية الجديدة وبيان دورها واهميتها ومشاريعها التنموية وتوجهاتها ومدى فاعليتها في المتغيرات العالمية واختلاف الانظمة السياسية والتوجهات الاقتصادية وهو الهدف الاساس الذي من اجله تقوم اليبرالية الجديدة.

أهمية البحث:

يمكن بيان أهمية البحث من خلال وصف السياسات والطرق التي تمخضت عن تصدير رؤوس الاموال أنذاك من الدول النامية الى الدول المتقدمة، فقد خلق التنافس الضاري بين البلدان الصناعية على مناطق الاستثمار والسيطرة عبر البحار صراعاً وتناحراً أدى الى أندلاع الحرب العالمية الاولى... ومن هنا يمكن تفسير، طبيعة التوجهات الاستراتيجية للبلدان الرأسمالية "ذات النزعة الاستعمارية أو الامبريالية"، التي تركز على أهداف محدده كمشاريع لها، فضلاً عن تركيزها على تصدير رؤوس الاموال والمنافسة، وكيف ادت الى الحرب والى اقتسام العالم "كمناطق للنفوذ والسيطره" بين كبريات الدول الصناعية وكيف مثلت أنذاك"نفياً جزئياً لتناقضات النظام الرأسمالي_الليبرالي".

كما يمكن معرفة كيف بدأت بعض البلدان النامية "التي كانت أنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعه" تعرف ظاهرة المديونية الخارجية"حيث أقترض عدد من حكومات هذه البلاد بعض القروض الاجنبية لتمويل تنفيذ بعض مشروعات البنية الاساسية لتغطية عجز الموازنة العامة لديها.

المبحث الاول

الليبرالية الجديدة من التوجه الكينزي الى السعي في تطبيقها حول العالم

المطلب الأول : نظرة تأريخية عن الليبرالية الجديدة وسياقاتها التطبيقية.

اذا كانت الليبرالية "كما جرى الحديث عنها" كفلسفة سياسية فكرية ومنظومة اقتصادية، قد بدأت التشكل والتبلور النظري في القرن الثامن عشر، فأن الليبرالية الجديدة – النيوليبرالية- حسب مؤيديها تعبر عن رؤية جديدة داخل التيار الليبرالي الذي ظهر في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، كبديل عن النظرية العامة للفكر البرجوازي جون ميلينار وكينز. غير ان لفهم اسباب ظهورها لا بد من البحث في جملة من السياقات النظرية التي تتعلق بفكر الليبرالية والتغيرات السريعة في داخله، متى ما اصطدم بواقع جديد.

ولكي نمسك بمجمل العملية الفكرية، علينا بالعودة الى الخمسينات من القرن الماضي ، حيث نلاحظ تباين النقد الايديولوجي لليبرالية، وخضوعها لمراجعات عديدة، تكشف عن الاختلالات الكامنة في اسسها النظرية منذ آدم سمث مروراً بالمراحل التاريخية التي مرت هذه الايديولوجية والتطبيقات على الواقع.

تلك المراجعات التي خلصت الى المناداة بالحد من حرية الفعل الاقتصادي، والحديث عنها بوصفها آيديولوجية ونظاماً اقتصادياً قد تخطته البشرية او هي في طريقها "واذا كان هذا الرأي واضحاً في الاطروحات النقدية التي ظهرت في حقل الاقتصاد السياسي ، من المدرسة الماركسية ومن خارجها تاريخياً، ربما بروز ظاهرة جديدة بعد الحرب العالمية الاولى وهي أنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية، ولاحقاً ظهور الانظمة الفاشية في ألمانيا وفي أيطاليا ، وبخاصةً حصلت انتقالات نوعية على مستوى التصنيع، بفعل قوة الدولة وأدارتها للاقتصاد، وبفعل "الازمة العالمية سنة 1929" أيضاً والتي هزت الاقتصاد العالمي الى درجة الانهيار. وعلى ما يبدو هذه المظاهر الجديدة فرضت على التنظير الليبرالي، ضرورة أيجاد معالجات للمأزق الفكري، في توجهات السياسة الاقتصادية الرأسمالية[1].

[1] – للمزيد ينظر المصادر الآتية:

المطلب الثاني: النظم السياسية الغربية وعلاقتها بأفكار الليبرالية الجديدة.

أقترنت النظم السياسية الغربية بقيم وأفكار الليبرالية ومشاريعها، وهي نظم دستورية تحد من سلطة الحكومة وتحافظ على الحريات المدنية بالاضافة الى الشكل البرلماني او التمثيلي، حيث يتميز أحتلال المناصب السياسية من خلال أنتخابات تنافسية... وفي نهاية الثمانينات من القرن العشرين، تصاعدت موجه جديدة، تمثلت بنشوء تطور حركة عالمية النطاق من اجل دمقرطة النظم السياسية في مناطق مختلفة من العالم ، المفتوح على آفاق متنوعة ومتضاربة، وبأندفاعة، نحو "تحرير قوى السوق" تصحبها شعارات ذات طبيعة أيديولوجية صارخة، تلح على تأكيد تفوق القطاع الخاص على القطاع العام بشكل مطلق ... وهكذا تطرح الليبرالية الجديدة نفسها كبديل وحيد صالح للتطبيق على صعيد عالمي يتجاوز المناطق والحدود ... داعية للانفتاح على كل شئ، دون قيد او شرط. ومن دون شك، ادت المتغيرات العاصفة التي شهدتها أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، الى ترسيخ القبول بهذه الأطروحات[1].

فأزمة نموذج الاشتراكية وأنهيار نمط مخالف لتسيير الاقتصاد على النمط الرأسمالي أدى الى دعوات الانتاج الليبرالي والانتشار وهيمنته على الاقتصاد والمجتمع العالمي. وأنحصر دور الدولة في سن القوانين والانظمة التي تحفظ حقوق والحريات الفردية دون اكراه أو تدخل، وأختصرت وظيفتها بدور"البوليس المحايد" يضمن سير الحقوق والحريات للجميع دون انحياز.

- لويس هايكر، الرأسمالية الأمريكية ماانجزته وماتعده، ترجمة الدكتور علي الحفار، ط1، بيروت، دار الثقافة، 1967، ص 51.

-Domar, E., "Economic Growth: An Econometric Approach", American Economic Association, Papers and Proceedings,1952. P 184.

[1]- للمزيد ينظر المصادر الآتية :

- جورج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي، ط2، مكتبة النهضة المصرية، 1957، ص 60.

- لويس هايكر، الرأسمالية الأمريكية ما انجزته وما تعد، ترجمة الدكتور علي الحفار، ط1، بيروت، دار الثقافة، ص166.

ان هذا الفكر بالرغم من كل استنتاجاته المنطقية والواقعية ، لم يستطيع ان يحقق نفسه عبر الممارسة حتى النهاية، وذلك بسبب عدم قدرته النفاذ من مسار المصالح الانانية للطبقة البرجوازية الممثل الاساسي لحامله الاجتماعي .

فالطبقة البرجوازية القائدة للثورة الرأسمالية التي استخدمت هذا الفكر التنويري سلاحا لها ضد سلطة الملك والنبلاء والكنيسة ، هي نفسها بعد وصولها الى السلطة ، اصبحت تعمل على تفريغ هذا الفكر التقدمي الانساني آنذاك من مضمونه ، والاكتفاء برفعه كشعارات شكلية وتسويقها فيما بعد ، عبر نظريات فكرية مثالية ، محاولة تفسير التاريخ وحركته بعيدا عن الظروف الموضوعية والذاتية الحقيقية المتحكمة في هذه الحركة. وان الافكار التي عبرت عنها هذه الفلسفة، حول مسألة الحرية، كونها غاية ومنطق حياة الفرد في المجتمع الغربي وهو أمر يفتخر به الانسان في الغرب او غيره، بيد ان هذه الحرية التي يتبناها هذا الفكر ، يجد من ينظر الي آلياتها ونشاطها، يراها حرية بعيدة ومعزولة عن سياقها التاريخي وقاعها الاجتماعي، لترتبط بغايات ومصالح افراد منعزلين لكل منهم عالمه الخاص او جوانبه، تعمل على تحديد هذه المصالح والغايات ودرجة نشاطها، وهذا ما عرقل عملية خلق اتفاق بين هذه الغايات والمصالح على مر التاريخ لدى كتلة اجتماعية محددة، حسب منظور هذا التيار، وبالتالي فقدان كل الوسائل المساعدة على وضع حلول او اجابات واحدة لحياة مثلى للجميع من قبلهم ايضا. ففي التجارة الدولية. وكانت تعكس وجهات نظر البلدان القوية والمهيمنة .."وحين اكتملت شروط التراكم البدائي لرأس المال، جرى الانتقال الى مرحلة جديدة، هي مرحلة الثورة الصناعية، المرتبطة بالانجازات الكبيرة للثورة الصناعية في أنكلتر

ومنذ نشأتها تطلعت البرجوازية الصناعية الى الاسواق الخارجية، وتغيرت وظائف التجارة الخارجية، وأن المتغيرات الجديدة فرضت على منظري الفكر البرجوازي ، ممثلي الطبقة الصاعدة، ضرورة التكيف وان يشرعوا في صياغة بناء نظري يعالج الجوانب والمظاهر الجديدة للمجتمع الجديد ، فكانت الليبرالية، التي عكست آمال هذه الطبقات الصاعدة والتي تتضارب مصالحها مع مصالح السلطة الملكية المطلقة والارستقراطية من ملاك الاراضي، وكانت هذه الافكار في بدايتها افكار اصلاحية وثورية، فالثورة الانكليزية في القرن الثامن عشر، كانت تحمل مقومات ليبرالية. ويسجل واقع نشؤ النظام الرأسمالي اثر انفجار الثورات السياسية للبرجوازية في القرن السابع عشر والثامن عشر، اذ تشير

بعض الدراسات الى اعتبار النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي بداية نقطة التحول من نظام الرق الى النظام الاقطاعي، كما يمكن اعتبار القرن الخامس عشر الميلادي، الفترة الحاسمة للانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية[1].

أما مشاريع الليبرالية في الجوانب الاقتصادية فأنها تدعو على خلاف التجارية الى عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد ويعارضون كافة انواع الضرائب وهم يدعون الحكومة الى حماية حرية الفرد والملكية الخاصة والسوق الحرة .

المطلب الثاني: الإطار النظري والفكري للتوجه الكينزي .

لقد ظهر الإطار النظري للنظرية الكنزية، كمعالجة للخط السائد في التفكير الاقتصادي الراسمالي، إذ خرج اللورد البريطاني جون ميلينارد كينز في مؤلفه الشهير "النظرية العامة" سنة 1936، الذي يؤكد فيه ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، ويشكل ذلك معارضة شديدة، للنمط الفكري الليبرالي منذ آدم سمث. وقد بنى كينز منطلقاته الفكرية بعد تحليله للاقتصاد السياسي الليبرالي وتطبيقاته العملية، وضع امامه مؤشرين رئيسين هما كيفية معالجة البطالة، وتوظيف النقد، منتقداً بذلك النظريات الليبرالية الكلاسيكية ونظرتها الى سوق العمل، وعدم اهتمامها بمشكلة البطالة وكيفية حلها "وانتقد التفكير بمعطيات "دعه يعمل".

أما بما يتعلق بالنقد، فهو ايضا منذ التصور الليبرالي الكلاسيكي ونظرته للنقد كونه مجرد ظاهرة ثانوية، لا أهمية لها في العملية الاقتصادية، واعتباره وسيط. غير ان كينز أعتبر النقد، عاملا مهماً في الواقع الاقتصادي .

ولم يكتفي "كينز" بملاحظاته النقدية حول النظرية الليبرالية الكلاسيكية ورؤيتها الاقتصادية، والى أفتقارها الى النظرة الكلية للواقع الاقتصادي حيث كان الفكر الاقتصادي، قبل كينز مهتماً بالنظرة الجزئية للواقع الاقتصادي "بسبب من اهتمامها بالفرد والحرية الشخصية والمطلقة للافراد"[2].

---

[1] - for more see:
- Burmeister, E., Capital Theory and Dynamics, Cambridge University Press, Cambridge, 1980, p193.
- Chamberlin, E.H., The Theory of Monopolistic Competition, Harvard University Press, Cambridge, Mass., (Eight Edition), 1962,p59.

[2]- باسل البستاني, الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج, ط1, دار الطليعة, بيروت, 1985, ص 68.

عموما ان الازمة العامة للرأسمالية قدمت معطيات مغايرة، عصفت بالاقتصاد الرأسمالي وحتمت ضرورة تدخل الدولة ، لترشيد السلوك اوالنمط الاقتصادي، هذا بالاضافة الى النظرية الكينزية قدمت حزمة من البراهين والادلة العلمية التي تحدد الكم الكلي للمداخيل والاستهلاك والاستثمار وسعر الفائدة، ليتم على ضوئها ضبط العملية الاقتصادية ، على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي. وحظى الطرح الكينزي التأييد في اقتصاديات العديد من الدول الرأسمالية مابعد الحرب العالمية الثانية، كما وحظيت بالقبول في السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس الامريكي روزفلت، وحكومة ليون بلوم في فرنسا. غير ان عقد السبعينات اوجد مظاهر جديدة للازمة الاقتصادية العالمية، حيث ارتبطت الازمة بأنهيار نظام النقد العالمي "بريتون وودز" وتقويم اسعار الصرف التضخم والركود الاقتصادي والبطالة وبذلك انتقل العالم في مرحلة ثبات اسعار الصرف الى مرحلة التعويم Floating. وهذه المظاهر الجديدة، والتغيرات التي يصفها الاقتصاديين المختصين، بأنها تختلف عن العصر الكينزي، وكان اخطرها، هي تعاظم ظاهرة التدويل Internationalization [1].

المطلب الثالث: الاطار النظري والفكري لتوجه المدرسة النقدية حول الليبرالية الجديدة.

النظرية النقدية هي نظرية اقتصادية تركز على الآثار الاقتصادية الكلية لتوريد النقود والبنوك المركزية. التي صاغها ميلتون فريدمان، فإنه يقول إن التوسع المفرط في العرض النقدي هو التضخمية بطبيعتها، والتي ينبغي أن تركز السلطات النقدية فقط على الحفاظ على استقرار الأسعار. هذه النظرية توجه جذوره من مدرستين معادية تاريخيا للفكر: سياسات المال الثابت الذي هيمن على التفكير النقدي في أواخر القرن التاسع عشر، والنظريات النقدية من جون ماينارد كينز، الذي يعمل في فترة ما بين حرب خلال فشل الذهب استعادة القياسية، اقترح نموذجا يحركها الطلب على النقود . بينما كان كينز تركز على استقرار قيمة العملة، مع الفزع الناجمة استنادا إلى عدم كفاية المعروض من النقود مما يؤدي إلى انهيار العملة البديلة و، ثم ركز فريدمان على استقرار

[1] - جاك جومين، الرأسمالية ، تحليل- نقد – اتهام ، ترجمة مجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، بيروت، المكتبة الأهلية ، 1961، ص104.

الأسعار، وهو التوازن بين العرض والطلب على النقود. وقد لخصت النتيجة في التحليل التاريخي للسياسة النقدية، تاريخ النقد في الولايات المتحدة 1867-1960، والتي تأليفه مع آنا شوارتز فريدمان وقد شاع فكر المدرسة النقدية Monetarism ، الذي كان يرى ان نظام اسعار الصرف المعومة، يمكن ان يدير نظام النقد الدولي "تقليل من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية" سيعيد الحياة لنظام السوق وقوى العرض والطلب[1].

وبرهنت النظرية الكينزية عن عجزها في معالجة احتواء الازمة، في ظل الاضطرابات الجديدة والتي سبق وان تطرقنا لها "التي شملت البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً، ولم يقتصر النقد عن عجزها، بل حملوا المنظرين البرجوازين "الكينزية" بأنها احد اسباب الازمة في الدرجة الاولى . وجرت مراجعة نقدية للنظرية بلورة إطار نظري مغاير للاطار النظري الكينزي. أذ زعمت هذه الافكار– ان سبب الازمة لا يكمن فقط في ارتفاع سعر النفط, وانما ايضا بأرتفاع نفقات الدولة في ميدان الخدمات العامة التي تقدم للطبقات الفقيرة، اي الاستهلاك "الرفاه الاجتماعي"، وجاءت المعالجة للتقليل من النفقات، والعودة الى المنطق الليبرالي "دعه يعمل" القاضي بوجوب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتقليل من دور الدولة، وجعل السوق حراً ومستقلا بذاته .

المطلب الرابع: الاطار النظري والفكري لتوجه مدرسة شيكاغو وفريدمان حول الليبرالية الجديدة.

عرِفَ فريدمان بإعادة الاهتمام بالعرض النقدي أو الإصدار النقدي كمحدد للقيمة الرمزية للمردود، أي النظرية الكميّة في المال. المدرسة النقدية (بالإنجليزية Monetarism) هي مجموعة الآراء المرتبطة بالنظرية الكميّة الحديثة. يمكن إرجاع أصولها إلى مدرسة سالامانكا التي تعود للقرن السادس عشر أو أكثر؛ ومع ذلك، فإنّ مساهمة فريدمان مسؤولة إلى حد كبير عن تعميمها (تبسيطها) الحديث. شارك مع آنا شوارتز في تأليف كتاب تاريخ النقد في الولايات المتحدة 1867-1960 (1963)، والذي كان اختبارًا لدور العرض النقدي والنشاط الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة. وقد

[1] - *Milton Friedman; Rose D. Friedman . Capitalism and Freedom: Fortieth Anniversary Edition. U. of Chicago Press. 1962, p183.*

اعتبر الاستنتاج البارز لأبحاثهم الطريقة التي ساهمت بها تقلبات العرض النقدي في التقلبات الاقتصادية. وقد أشارت عدة دراسات حول التراجع الاقتصادي مع ديفيد ميزلمان خلال ستينيات القرن الماضي إلى أولوية العرض النقدي على الاستثمار والإنفاق الحكومي في تحديد الاستهلاك والإنتاج. أظهرت هذه التحديات للرأي السائد، ولكن غير المجرب غالبًا، عن أهميتهم الخاصة. دعمت الأبحاث التجريبية التي قام بها فريدمان وبعض النظريات الاستنتاج بأنّ التأثير على المدى القصير لتغيّر عرض النقد كان في المقام الأول على حساب النتاج، ولكن التأثير على المدى الطويل كان أساسًا على مستوى السعر.

كان فريدمان هو المؤيد الرئيسي للمدرسة النقدية في الاقتصاد. وأكد أن هناك علاقة وثيقة ومستقرة بين التضخم الاقتصادي والعرض النقدي، فبعد ان صار كينز مع نهاية السبعينات في القرن العشرين مجرد هامش في التاريخ[1]، وبعد ان تم اعتناق تعليماته بحذافيرها في الغرب، في محاولة منه لإعادة بناء عالم حطمته الحرب، ولأقامة كتلة رأسمالية ثابتة هي بمنزلة الحصن أمام الشيوعية "الاشتراكية" اذ جاءت اللحظة الفاصلة بين عهدين في العامين 1979-1980 بأنتخاب مارغريت تاتشر أولا ثم رونالد ريغان[2]، وهما سياسيان ينتميان الى اليمين الجديد، وقد تبنيا بحماس السوق الحرة ، وكأنهما يعاديان، بأصرار، مفهوم الدولة المتدخلة في "شؤون مواطنيها "... وتبنيا آراء اقتصاديين من امثال ملتون فريدمان Milton Friedman وفريديش هايك Friedrich Hayek...اللذان آمنا بأن السوق الحرة قادرة وبشكل افضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات ، وأن محاولات الحكومة لمحاربة اخفاقات السوق تؤذي أكثر مما تفيد.

وهكذا شكلت مدرسة شيكاغو فريدمان وزملائه من الاقتصادين الامريكين مثل هايك, وغيره من الاقتصادين البريطانين، مرجعية نظرية لتحليل الاشكالات الاقتصادية والسياسية لليبرالية الجديدة، وخلق هذا التيار، تنظيرات تجاوزت حقل الاقتصاد السياسي للبلدان الرأسمالية وأنما للعالم بكل تنوعاته وتعقيداته، بحيث تبنت افكارها المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأسسوا وفق منظور

1 – ينظر : عبد علي كاظم المعموري , تاريخ الافار الاقتصادية , من الكلاسيك الى التوقعات العقلانية, ط1, ج2, بغداد, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2007, ص 146.

2- ينظر : عبد علي كاظم المعموري , ص211.

الفكر الليبرالي الجديد، برامجهم وتوجهاتهم الاقتصادية. ومهما يكن من صراعات فكرية وخلافات بين "الكنزية والنقدية" فإنها حقيقةً لم يكن تناقضاً جوهرياً على مستوى التنظير لأنهما ينطلقان من مواقف مبدئية ثابتة وهي الايدولوجية البرجوازية والايمان بحرية وآليات السوق وأن أختلفوا فأنما خلافهما بالوسائل والطرق المقترحة وتحديدا فيما يتعلق في الحد الامثل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . وأنعكس هذا على واقع اقتصاديات الدول النامية والفقيرة وذلك بالضغط على هذه البلدان ، من خلال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي ، وتبني الخيارات المطروحة من قبل المنظمات المالية الدولية، وتصاعد هذا الفكر "الجديد – القديم" اثر سقوط النظام الاشتراكي في التسعينات وتوفرت أمكانية الهيمنة على العالم وقيادته ، من خلال الواقع الدولي الجديد، وفي إطار يتسم بأنفتاح الاسواق ورفع الحواجز الجمركية امام تناقل السلع ، وتقليص نفوذ الدولة ، تحت إطار العولمة[1].

المطلب الخامس : الاطار النظري والفكري في المملكة المتحدة والولايات المتحدة حول تطبيق الليبرالية الجديدة.

خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين قامت المملكة المتحدة ممثلة في حكومة "تاتشر" بعمليات بيع واسعة للأصول من القطاع العام الى القطاع الخاص. كما خفضت معدلات الضريبة المفروضة على المؤسسات والأفراد. وألغيت القيود المفروضة على الصرف الاجنبي وأرباح الاسهم "دون الاعارة على أنعكاسها على المواطنين"، وألغي الاقراض والشراء بالتقسيط، ورفعت القيود عن الاذاعة والاتصالات والنقل والاعلان[2]..

وفي الولايات المتحدة الامريكية ألغت أدارة الرئيس رونالد ريجان القيود عن أسعار النفط وخففت القيود عن النقل بالسكك الحديدية وعن الاذاعة وعن صناعات النفط والغاز الطبيعي، وكانت غير متحمسة لفرض تشريع يقاوم الاتحادات الاحتكارية. وإزالة القيود عن الاقتصاد وهي عملية بدأها "جيمي كارتر" في سبعينيات القرن العشرين .

كما وقفا "تاتشر وريغان" ضد النقابات. وبذلك سرعان ما انتشر مذهب الليبرالية الجديدة "رأسمالية السوق الحرة" المبنية على النموذج الانجلو امريكي في العالم، من

[1] - Reichart Alexandre & Abdelkader Slifi. The Influence of Monetarism on Federal Reserve Policy during the 1980s. Cahiers economies Politique/Papers in 2016. P94.

[2] – عادل ابراهيم يعقوب، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، ط1، بغداد دار الحرية للطباعة، 1980 ، ص 211.

امريكا اللاتينية الى شرق آسيا والهند ومعظم دول افريقيا، ومن الامم الرأسمالية القديمة مثل المملكة المتحدة الى اقتصاديات الرأسمالية النشطة في المانيا، والى بلدان اوربا الشرقية والى البلدان العربية والعراق من ضمنها[1]. وساعدت وسائل الاعلام ووسائل الاتصالات على انتشار أفكار الليبرالية الجديدة، وكذلك مؤسسات الاقراض الدولية الليبرالية الجديدة ذات الاهداف المحددة ، وصندوق البنك الدولين الذين يروجان ماسمي "بأتفاق واشنطن" وأصبحت كلمة "السوق" هي الكلمة الشائعة في الثمانينات والتسعينات وفي الالفية الثالثة، وكانت التوجهات و الافكار منصبة الى اطلاق العنان للقطاع الخاص وتقييد الدولة..

ووجدت الليبرالية الجديدة رؤيتها وعلاجاتها للتدخل في ميدان الاقتصاد في الخصخصة ...ومع بداية التسعينات في القرن الماضي أصبحت الرأسمالية ومفردات حرية العمل وحرية التجارة الليبرالية الجديدة والعولمة، التي تبناها "ريجان وتاتشر" هي والبوصلة و الرمز الجديد المهيمن على العالم .

المبحث الثاني

الاصول الفكرية لليبرالية في البلدان النامية

المطلب الأول: مفهوم الليبراية الجديدة وتطبيقها في البلدان النامية.

عند الحديث عن الليبرالية ومفهومها الفلسفي والسياسي والاقتصادي في البلدان النامية، فهو لا يقتصر الامر على البلدان العربية وأنما البلدان النامية مجتمعة. فقد بات الجميع يتحدث عنها، وفي مختلف المناسبات السياسية والفكرية، وأنقسم حولها الاطراف المتجادلة . ففي الميدان الاقتصادي والسياسي المعاصر ، يلاحظ أنها تبوأت واجهة النقاش مع بداية التسعينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي أدت الى أنهيار الانظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية والذي شكل أنهيارها دعما لموقف دعاة الحرية الاقتصادية، الذي يركز على ضرورة عدم تدخل الحكومة في النشاط

[1]- للمزيد ينظر:

- باسل البستاني, مصدر سبق ذكره , ص74.

الاقتصادي، والأعلان عن الايديولوجية الليبرالية ، بوصفها النموذج الفكري والسياسي البديل لتنظيم المجتمع وأدارة مشكلاته السياسية والاقتصادية[1].

والواقع أن فشل تجربة البلدان الاشتراكية، لا يبرر بالضرورة أبعاد الدولة كلياً عن النشاط الاقتصادي، ومما لاشك فيه أن الاقتصاد الحر، وأقتصاد السوق، أو التعويل على القطاع الخاص، لا يعمل من فراغ، حيث لا بد للحكومة من توفير الارضية المناسبة، لهذا القطاع أو ذاك، هذا أذا أتفقنا وفق منظور دعاة الحرية الاقتصادية. غير أن ما يستغرب الحديث عن الليبرالية، بوصفها نظاماً مجتمعياً من بين أنظمة أخرى منافسة، في إنها أصبحت تقدم بوصفها النظام الوحيد حسب نظرة "فوكوياما*"، بتسرع مرتكزاً على رؤية هيجيلية للتاريخ، الى القول "بأن ليس في الامكان أبدع مما كان، ومن أن الايديولوجية الليبرالية ، تؤشر على نهاية التاريخ ، وتشكل النظام العالمي الجديد".

وعلى مستوى تحليل الواقع، فأن الامر أكثر أشكالاً وتعقيداً، إذ إن توجهات الليبرالية متعددة ومتنوعة، والبحث في سياقاتها التاريخية والمجتمعية، يتطلب أن نتزود بأفكار وأدوات منهجية أعمق، لا مجرد شعارات وقراءات سريعة، تملى بحجج غير واقعية، على سبيل المثال، ان تجربة البلدان المتطورة صناعياً التي أعتمدت الليبرالية "دعه يعمل" بالاعتماد على آلية السوق لتنمية اقتصادياتها، خلال المراحل التاريخية الاولية التي مرت من تطورها الاقتصادي "وتحديداً في مرحلة التراكم الاولي، الذي له أسباب عديدة، تمت الاشارة لبعضها" يصعب تكرارها بالنسبة للبلدان النامية المعاصرة وذلك لأختلاف الظروف الاقتصادية المحلية والدولية، يضاف الى ذلك، أن هناك عدة أعتبارات، تفسر محدودية دور أقتصاد السوق في عملية التنمية في البلدان النامية، والتي بدورها تبرر التدخل للدولة في الاقتصاد الوطني. ونعتقد أن القراءة الميدانية لمجمل التجارب التي مرت بها البلدان النامية، والقراءة النظرية لتفسير الايديولوجية الليبرالية، تعطي مؤشراً مقنعاً مفاده، لا بد من أن نحترس من منزلق الاختزال وأن نصوغ مفردات تعيننا للتجربة آخذين في الاعتبار تباين الظاهرة سواءً على المستوى النظري أو على المستوى الواقعي .

* – يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما هو عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي، مؤلف، وأستاذ جامعي أميركي. اشتهر بكتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير الصادر عام 1992، والذي جادل فيه بأن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان.

المطلب الثاني: الدول الرأسمالية ودورها في نشر الليبرالية الجديدة في البلدان النامية.

حاول النموذج الرأسمالي الصناعي المدعوم بالفكر الليبرالي الاقتصادي، أثناء القرن العشرين التغلغل الى البلدان النامية، وبخاصةً ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول معظم بلدان حركات التحرر الوطني على الاستقلال السياسي، في آسيا وأفرقيا وأيضاً تغلغل النموذج في أمريكا اللاتينية، وبخاصةً، أن التنمية الاجتماعية والسياسية، التي تم تعريفها، منذ ذاك "فشلت"، لبلوغ أهدافها ولأسباب عديدة. أن النموذج الرأسمالي الان وبعد فشل التجارب لبعض البلدان الاشتراكية "الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية" تم التعريف به بالمنظور الاقتصادي الرأسمالي الغربي كنموذج للتقدم. غير أن هنالك بحوث أقتصادية تشير وتؤكد، على أن فشل التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية "دعوة الليبراليين" لا يعني بالضرورة فشل القطاع العام ، وبالتالي تفوق أو نجاح آلية السوق أو القطاع الخاص في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق الكفاية الأنتاجية، مؤكدين أن هذه المسألة بالواقع لا تعتمد أساساً على الملكية بقدر ما تعتمد على نوعية الادارة العليا في البلد وتوجهها العام.

المطلب الثالث: الديمقراطية الغربية والليبرالية الجديدة والعلاقة بينهما.

من المهم الاشارة الى الديمقراطية والليبرالية وبيان العلاقة بينهما، وبداية الحديث انهما مفهومان نشئا بأنفصال عن بعضهما، فالديمقراطية هي مفهوم أقدم من الليبرالية من الناحية التاريخية، وأن الكلمة دخلت الانكليزية في القرن السادس عشر، عبر كلمة ديمقراطي democratic الفرنسية، فأن جذورها أغريقية، أي أنها منحدرة من ديمقراطيا democratic المركبة من كلمتي ديموس demos "الشعب" وكراتوس kratos حكم أو سلطة، أي "حكم الشعب". "فالديمقراطية" تعني صيغة للحكم ، تكون فيها السلطة للشعب بدلاً من الملوك أما "الليبرالية "* فهي مأخوذة "اللغة اللاتينية" من اللفظ اللاتيني Liberalis بمعنى " حر " من "الحرية " ويعود مفهومها بجذوره الفلسفية الى

* – الليبرالية :– بالطبع ، أحدى المدارس السياسية الاكثر محورية أقله بالنسبة الى الفكر السياسي الغربي الحديث . من المهم عدم نسيان حقيقة أن العالم الغربي " الحديث" كان ليبرالياً أولاً ، ثم مالبث ، لاحقاً فقط ، وبعد نزاعات واسعة ، أن غدا ديمقراطياً ليبرالياً ... لابد من تأكيد حقيقة أن جميع الليبرالين ماضياً وحاضراً ، لم يكونوا على الاطلاق ديموقراطيين كما لم يكن جميع الديمقراطين ليبرالين ، غير أن تطور الليبرالية كان جزءاً لا يتجزء من تطور الديمقراطية الليبرالية.

مذاهب "جون لوك" والتنويريين الفرنسين بخاصةً، الذي تبلور فكرهم في أوربا في عملية الانبعاث او النهضة، وبدأ بأواخر القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر والثامن عشر ، خلال نضال النزعة الليبرالية ضد الطغيان والدول الاستبدادية [1].

وجاءت " الليبرالية " كبرنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع، وكتعبير ثوري عن حاجتها الملحة أقتصادياً وسياسياً لتحطيم، كافة الحواجز القائمة على طريقها في طبيعة وقوانين وميكانيزمات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي، والذي لم يعد مناسباً أنذاك، مع مقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه. وبما أن تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لابد لها في تحويلات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي ، فقد قام المفكرون الليبراليون ، بتدمير الاسس النظرية للنظام القديم الذي كانت "النبالة" فيه عنواناً لـ" أمتياز "كما" الحقوق " هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظرياً، بمجتمع جديد يمثل مصدر الثروة فيه " راس المال " القائم على "الملكية الخاصة"، و"حرية السوق" المستندة الى "حرية المنافسة" وهكذا يمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، ولدت في رحم النظام الرأسمالي

على أن الاقتران بين "الديمقراطية" و "الليبرالية" لم يقع ، وعلى ما أعتقد غير وارد، حيث تشير الاحداث التاريخية إلى غير ذلك، "الانبثاق الاول للديمقراطية اليونانية، كان في أواسط القرن السادس قبل الميلاد في مدينة كايوس "Chios" اليونانية وسرعان ما أنتشر في أثينا، وأنه "الانبثاق"، جاء عبر تغيرات متواصلة على أمتداد عدد كبير من الاجيال... وكان شكل تطور الديمقراطية في أثينا مصدر الهام مركزي بالنسبة الى الفكر السياسي الحديث "أنظر فنلي 1983، بيرنال 1987"، فمثلها مثل أثينا. السياسة "المساواة بين المواطنين، الحرية، أحترام القانون والعدالة". أثر في التفكير السياسي في الغرب ، مع أن هناك أفكار مركزية معينة مخالفة مثل المفهوم الليبرالي الحديث الذي يقول أن البشر " أفراد" لهم " حقوق " ، يتعذر أرجاعها على نحو مباشر الى أثينا" .

---

[1]- للمزيد ينظر:

- ديفيد هيلد، نماذج من الديمقراطية ، ترجمة - فاضل جتكر - ط1،- معهد الدراسات الاستراتيجية - بغداد - بيروت، 2006، ص112.

ومهما يكن ، فأن الفكر الاثيني تعرض للنقد من قبل مفكريه أنفسهم ، من أمثال " توسيديد " نحو 460 – 399 ق.م ، و "أفلاطون" 427-347 ق.م ، و"أرسطو" 384-322 ق.م، أنظر جونز 1957 ،" فارار1992". فقد كانت الديمقراطية الاثينية مطبوعة بنوع من الالتزام العام بمبدأ الفضيلة المدنية أو الاهلية❖ Civic virtue حسب رأي ديفيد جوناثان, والجميع مدينين بالولاء للدولة المدنية الجمهورية وأخضاع الحياة الخاصة لمقتضيات الشؤون العامة والخير مشترك ، "فالعام " و" الخاص" متظافران ، على الرغم من أن التسامح يبقى، وحتى يتمكن الناس من الاستمتاع ب "أسلوبهم الخاص" وأن ديمقراطيي أثينا كانوا ميالين الى الرأي القائل " أن فضيلة الفرد مطابقة لفضيلة الموطن " ، فالافراد ليسوا قادرين على تحقيق ذواتهم والعيش بكرامة إلا كمواطنين من خلال المدينة "البوليس"... كانت حقوق الموطن وواجباته مرتبطة بحالته هو ، كانت نابعة من وجوده بوصفه مواطناً ... حقوقاً وواجبات " عامة" وهذا على نقيض مواقف الليبرالية لاحقاً ... حيث تطلبت "الليبرالية" الى أبتعاد الدولة عن التدخل في شؤون مواطنيها "التدخيلية" في حين كانت ديمقراطية أثينا تشير الى أن أي حياة ناجزة وصالحة ليست ممكنة إلا في ظل المدينة "البوليس" عن حاجتها الملحة أقتصادياً وسياسياً لتحطيم ، كافة الحواجز القائمة على طريقها في طبيعة وقوانين وميكانيزمات النظام الاقطاعي المدعوم من النظام الكنسي ، والذي لم يعد مناسباً أنذاك، مع مقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه, وبما أن تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لابد لها في تحويلات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي ، فقد قام المفكرون الليبراليون ، بتدمير الاسس النظرية للنظام القديم الذي كانت "النبالة" فيه عنواناً لـ" أمتياز "كما" الحقوق " هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظرياً ، بمجتمع جديد يمثل مصدر الثروة فيه "راس المال" القائم على "الملكية الخاصة"، و"حرية السوق " المستندة الى "حرية المنافسة" وهكذا يمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية والسياسية، ولدت في رحم النظام الرأسمالي[1]

❖ – كان ديفيد جوناثان أندرو هيلد عالمًا سياسيًا بريطانيًا متخصصًا في النظرية السياسية والعلاقات الدولية. شغل منصبًا مشتركًا كأستاذ في السياسة والعلاقات الدولية ، وكان أستاذًا لكلية الجامعة في جامعة دورهام حتى وفاته عام2019.

[1]– ينظر, جورج سول مصدر سبق ذكره , ص 219.

وبذلك فأنه لا يمكن أعتبار الليبرالية والديمقراطية شيأ واحداً هناك دولاً ديمقراطية غير ليبرالية على سبيل المثال السلطة الفلسطينية أو يوغسلافيا التي كانت ليبرالية في ظل حكم "تيتو" وتحولت نحو الاسوء بعد أن أصبح النظام فيها ديمقراطياً أما اليونان فهي مهد الديمقراطية وأن الديمقراطية هي التي حكمت بأعدام سقراط ومارتن لوثر " غير ليبرالي" الذي كان صراعه مع السلطة أساساً لحرية الاعتقاد وحرية التفكير وحرية التعبير كما ويلاحظ إن المانيا النازية أنهارت رغم ديمقراطيتها وإن الليبرالية الديمقراطية لم تتحقق للألمان إلا بعد أن تم فرض نظام من الخارج أثر احتلالها وتقسيمها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أزدهرت أقتصادياً. وعلى صعيد البلدان العربية يلاحظ إن دول الخليج رغم أزدهارها الاقتصادي وغنى دولها ليس كافياً وحده لنمو الديمقراطية الليبرالية ، لأن الثراء الذي مصدره طبيعياً، يجعل الدولة في غنى عن الشعب فهو لايستطيع محاسبتها لأنها ليس بحاجة الى ضرائبه، بالأضافة إن "البرلمانات " ممكن تجميدها أو تعطيل عملها بجرة قلم من الامير أو الملك ،لأن "الاموال تأتيها من دون أن تكون حاجة الى تعديل قوانينها ونظام الحكم فيها"، بمعنى أكثر إن الثراء يدفع بمزيد من الدكتاتورية. وختاماً إن تجربة الغرب المتطور صناعياً لم تكن لها أصول جنينية فيما يتعلق "بالديمقراطية والليبرالية" إلا انها مرت بمراحل تاريخية عديدة مكنتها من التكيف والانتقال من الليبرالية الدستورية الى الرأسمالية الى الديمقراطية الليبرالية ومحاولة التقليد ستبوء بالفشل وأن الدول التي تحاول الانتقال من نقطة الصفر الى الديمقراطية تحولت الى أنظمة ديكتاتورية تمارس أبشع القهر والطغيان والتاريخ المعاصر خير شاهد.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً – الاستنتاجات

1. يلاحظ من خلال البحث انه عند مناقشته مفاهيم الجوانب النظرية الاقتصادية السائدة، تبين إن هذه المفاهيم منذ ديفيد هيوم وآدم سمث، وريكاردو وجون ستيوارت، ومن بعدهم المدرسة النمساوية فالراس وغيره، حتى كينز ، وميلتون وهايك وغيرهم لم يطرأ عليها تغيراً حقيقي، والسبب يعود إن هذه النظرية "نظرية رأس المال ومجرى تطوره"جاءت لتبرير هيمنة وتعميم قوانين رأس المال في حرية العمل وتحقيق الارباح "دعه يعمل ، دعه يمر"
2. جاءت الليبرالية الجديدة لتحقيق مفهوم أيديولوجي تحاول أن تضفي غلالة علمية على اطروحاتها، وأضفاء نوع من القداسة والعلمية ،التي لا تقدم أي جديد، بل تدعو بالعودة الى الجذور وأضفاء صفة اللاعلمية واللاعقلانية لمفاهيمها "حالة التوازن، وخلية النحل، واليد الخفية" كما ذكرنا، حيث الاسواق منها متوازنة تلقائياً "أي تلقائية..؟!" والدعوة الى أنها، ليس بحاجة الى مساهمة الدولة أو رقابتها ، سوى في حالة واحدة ، عندما يتعرض رأس المال الخاص الى ظروف غير مؤاتية، تهدد البنوك الخاصة أو كما حصل في الازمة المالية العالمية "2008-2009" وعدا ذلك الانسحاب.
3. اعتماد عقلانية الافراد وجعلها هي من تحدد الاستثمار الافضل للموارد من خلال تعظيم منافعهم الخاصة، في حين أن عملية الانتقال من الجزئي الى الكلي في النظرية يعني أنتقالاً من مجال لآخر مختلف تماماً في العلاقات والقوى الفاعلة فيه والطبيعة المؤسسية والعوامل المؤثرة في الوحدات الاقتصادية ومحيطها الاجتماعي بالاضافة الى المؤثرات الخارجية، وجزء منها لا تحكمه آلية العرض والطلب في السوق، ويخضع لعوامل مرتبطة بالنشاط الاقتصادي ومستوى التطور ودور الاحتكارات، وهمها الاكبر"الايديولوجي" هو نقل عملية الحصول على فائض القيمة من المؤسسات الانتاجية الى السوق.

4. ان خلق التفاوت في المداخيل يعود الى نقل فائض القيمة من المؤسسات الانتاجية الى السوق.
5. بالنسبة للبلدان النامية لا تهتم تلك الدول بمسألة التنمية ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعانيها ولا تبحث بشكل فاعل في سبل حلها.
6. بينت الدراسة إن أفتراضات الليبرالية الجديدة وأنفتاح السوق وأبعاد دور الدولة الاقتصادي والانفتاح الاستثماري بلا ضوابط يكون من الصعب تطبيقه كنموذج محدد وحيد للتنمية.

ثانياً – التوصيات

لقد توصل البحث الى أهم التوصيات الآتية

1. ان الليبرالية الجديدة التي تزامنت مع أزمة التنمية في الدول النامية أن توظف اعمالها وتوجهاتها بما يخدم برامجها المشروطة على هذه البلدان للتغير والتحول الذي يؤدي بدوره الى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تهدف الى الخصخصة كعلاج للأختلالات الاقتصادية في هذه البلدان .
2. ان الخيار الوحيد التي تضعها أمام الدول النامية، هو" أقتصاد السوق" وفصل الاقتصادي عن الاجتماعي وتهميش دور الدولة، وفي التجارب التي مورست في العديد من البلدان ، جاءت مخيبة للآمال ، بل وتسببت بالمزيد من الفقر والتبعية.
3. ان فشل الليبرالية الجديدة مع أزمة الفكر التنموي ولما لهاتين الازمتين من ترابط شديد في الثمانينات من القرن الماضي الذي أدخل هذه البلدان في" فخ المديونية" الذي أستطاعت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية.
4. ضرورة اعتماد عقلانية الافراد وجعلها هي من تحدد الاستثمار الافضل للموارد من خلال تعظيم منافعهم الخاصة.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. ابراهيم كبة, دراسات في تأريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي, ط1, ج1, بغداد, مطبعة الارشاد, 1970.
2. باسل البستاني, الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج, ط1, بيروت, دار الطليعة, 1985.
3. عبد علي كاظم المعموري , تاريخ الافار الاقتصادية , من الكلاسيك الى التوقعات العقلانية, ط1, ج2, بغداد, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2007.
4. عادل ابراهيم يعقوب, التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط, ط1, بغداد, دار الحرية للطباعة, 1980.

ثانياً: المصادر والمراجع المترجمة الى اللغة العربية.

1. لويس هايكر, الرأسمالية الأمريكية ما انجزته وما تعد, ترجمة الدكتور علي الحفار, ط1, بيروت, دار الثقافة,1957.
2. جورج سول , المذاهب الاقتصادية الكبرى, ترجمة راشد البراوي, ط2, القاهرة, مكتبة النهضة المصرية, 1957.
3. جاك جومين, الرأسمالية , تحليل- نقد – اتهام , ترجمة مجدة هاجر وسعيد الغز, ط1, بيروت, المكتبة الأهلية, 1961.
4. ديفيد هيلد ، نماذج من الديمقراطية ، ترجمة – فاضل جتكر , ط1, بغداد – بيروت, معهد الدراسات الاستراتيجية, 2006.

ثالثاً – المصادر والمراجع الأجنبية .

1. Domar, E., "Economic Growth: An Econometric Approach", American Economic Association, Papers and Proceedings,1952.
2. - Burmeister, E., Capital Theory and Dynamics, Cambridge University Press, Cambridge, 1980.
3. Chamberlin, E.H., The Theory of Monopolistic Competition, Harvard University Press, Cambridge, Mass., (Eight Edition), 1962.
4. Milton Friedman; Rose D. Friedman . Capitalism and Freedom: Fortieth Anniversary Edition. *U. of Chicago Press. 1962.*
5. Reichart Alexandre & Abdelkader Slifi. The Influence of Monetarism on Federal Reserve Policy during the 1980s. Cahiers economies Politique / Papers in 2016.